الأنباء
الاربعاء 16 ديسمبر 2015

● إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

أكد أهمية الهيئة في مجال مكافحة الفساد والحرص على حماية المال العام والذود عنه

الكندري لمسؤولي «البلدية» و«المواصلات»: تزويد «مكافحة الفساد» بالمستندات اللازمة لعملها

عيسى الكندري

دعا وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري مسؤولي البلدية والمواصلات الى تزويد الهيئة العامة لمكافحة الفساد بأي أوراق او مستندات تطلبها.

وقال الكندري في تعميم أصدره: على جميع المسؤولين المبادرة الى تزويد الهيئة العامة لمكافحة الفساد بصور من كل ما تطلبه هذه الهيئة من اوراق او مستندات او غيرها عند مباشرتها لاختصاصاتها المقررة لها بموجب قانون إنشائها المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2012، وتمكين موظفيها ممن يتمتعون بصفة الضبطية القضائية من أداء مهامهم متى رأت الهيئة مناطا لانتقالهم الى مواقع اي جهة من الجهات المنوه عنها.

علما انه لن يقبل من احد تبرير الامتناع او حتى التراخي او التقاعس او التأخير في اجابة الهيئة الى طلبها، تمكينا لها من القيام برسالتها السامية في مجال مكافحة الفساد والحرص على حماية المال العام والذود عنه.

ونحن على ثقة ويقين من تفهمكم لرسالة هذه الهيئة بكل وعي وإدراك، وندعوكم الى مراعاة الالتزام بما سلف حتى لا يتعرض المخالف للمساءلة التأديبية، إضافة الى الخضوع لنص المادة 26 من المرسوم بقانون سالف الذكر التي تنص على انه «لا يجوز للجهات التابعة للقطاع الحكومي القيام بأي من الأفعال الآتية: 1ـ الامتناع دون مبرر قانوني عن تزويد الهيئة بأي سجلات او وثائق او مستندات او معلومات قد تكون مفيدة في الكشف عن أفعال الفساد. 2ـ إعاقة عمل الهيئة او الضغط عليها لعرقلة أدائها لواجباتها او التدخل في اختصاصاتها بقصد التأثير عليها». ثم جاءت المادة 44 من القانون ذاته لتنص على انه: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على 10 آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد (15 و16 و26 و28) من هذا القانون».

افتتح ديوانه الجديد في منطقة الدعية

كمال: «البلدي» حقق إنجازات كبيرة في المشاريع التنموية

أحمد لاري مهنئا د. حسن كمال بافتتاح ديوانه

صلاح العسعوسي وعدنان السيد يقدمان التهاني (أحمد علي)

د. حسن كمال يتلقى التهاني

اكد العضو د.حسن كمال خلال حفل افتتاح ديوانه امس في الدعية انه سعيد بالتواصل مع أهل الكويت وأهل المنطقة بشكل خاص من أجل التباحث في العديد من الأمور التي تهم البلد والخدمات التي تخص أمور البلدية والمجلس البلدي.

وأضاف انه تم تحديد يوم الاثنين أسبوعيا للديوانية نظرا لانعقاد جلسة المجلس البلدي بهدف اطلاع أهالي المنطقة على كل الأمور والمشاريع والقرارات الصادرة عن المجلس. واختتم كمال بالتأكيد على ان المجلس البلدي لديه العديد من الإنجازات ومن أبرزها توفير الأراضي الإسكانية خلال الفترة الماضية والتي تساهم بشكل مباشر في تقليل فترات الانتظار للحصول على الرعاية السكنية للمواطن، إضافة الى المشاريع التنموية الحيوية التي تم اقرارها أخيرا.

تخصيص موقع لهيئة تشجيع الاستثمار بمنطقة الشرق

م.احمد المنفوحي

اقرت البلدية تخصيص قسيمة بالمنطقة (2) بمنطقة الشرق لبناء مقر رئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

وقال مدير عام البلدية بالوكالة م.احمد المنفوحي في كتابه الذي ستبحثه اللجنة الفنية.

تقدمت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بكتابها رقم (هـ.ت.أ/426) في 2013/11/25 والمتضمن طلبهم تخصيص موقع دائم لبناء مقر رئيسي ضمن محافظة العاصمة بمساحة (20000م2) وقد ورد بكتابهم ما يلي:

نظرا لصدور القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت والذي نصت المادة الثانية منه على انشاء هيئة ذات شخصية اعتبارية تهدف الى جذب واستقطاب وتشجيع الاستثمار المباشر في البلاد بشقيه المحلي والاجنبي، وتعمل على تطوير وتحسين بيئة الاستثمار ورفع مستوى مؤشرات التنافسية واداء الاعمال في دولة الكويت وتعميق الوعي لاهمية الاستثمار، كما انها تختص باجراء مسح لفرص الاستثمار الممكنة والترويج لها وبيان المزايا والاعفاءات والضمانات التي يتمتع بها المستثمر كما تختص باعداد الدراسات والبحوث والاحصائيات اللازمة لتوفير المعلومات المتاحة للمستثمرين فضلا عن انشاء المناطق الاقتصادية وادارتها والمساهمة في رأس مال شركات متخصصة لانشاء وادارة حاضنات اعمال للمشروعات التي تحقق اهداف الهيئة.

وبناء على صدور قرار مجلس الوزراء رقم (1244) في اجتماعه رقم (47ـ2 /2013) والذي ينص على نقل تبعية برنامج العمليات المقابلة (الاوفست) الى الهيئة.وبناء على حاجة الهيئة والمنشأة بموجب القانون المشار اليه اعلاه لتخصيص موقع دائم لها كمقر رئيسي للاضطلاع بمهامها على اكمل وجه، فإننا نرفق لكم الآتي:

1ـ الهيكل التنظيمي للهيئة.
2ـ القانون رقم 116 لسنة 2013 في شأن تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت.
3ـ قرار مجلس الوزراء رقم (1244) لسنة 2013 والخاص بنقل تبعية الاوفست.
4ـ مبررات طلب تخصيص موقع لبناء مقر رئيسي للهيئة.

علما بأن اعداد الموظفين المتوقع تعيينهم بالهيئة حاليا 500 موظف، ويزداد هذا العدد مستقبلا الى 1500 موظف خلال السنوات القادمة وبناء على حاجة الهيئة. كما ان عدد المراجعين المتوقعين شهريا من 100 الى 250 مراجعا.

ثانيا: تم دراسة الطلب اعلاه، وتم اقتراح بأن يخصص لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر احد المواقع القريبة من الفعاليات المالية والاستثمارية داخل مدينة الكويت ويتمثل الاقتراح بأن تخصص للهيئة المذكورة احدى القسائم الثلاث المخصصة كمقرات رئيسية للبنوك بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م.ب/ف 3/104/05/2013) المتخذ بتاريخ 2013/3/18 والتي تبلغ مساحة كل منها 3960م2 شاملة لمواقف السيارات اللازمة لها ضمن الموقع. كما تم مخاطبة وزارة المالية (ادارة املاك الدولة) في 2015/8/25 للرد على تساؤلهم حول بيان الوضع التنظيمي للقسائم الثلاث المخصصة كمقرات رئيسية للبنوك غير المخصص لها مقرات رئيسية سابقا بموجب قرار المجلس البلدي رقم (م.ب/ف 3/104/05/2013) المتخذ بتاريخ 2013/3/18 والبالغة مساحة كل منها 3960م2 وهو ان: استعمالها تجاري وبنسبة بناء 520٪ ويشترط القرار ان يشمل موقع كل قسيمة على مواقف السيارات اللازمة له بحيث يتم توفير عدد 1 موقف سيارة لكل 30م2 من مساحة المكتب ضمن حدوده، وألا تدخل الادوار المستغلة كمواقف سيارات ضمن نسبة البناء المقررة ولكن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد عدد الطوابق. كما تم اقتراح بأن تخصص القسيمة رقم (1) بحسب الكروكي المرفق من هذه القسائم (القريبة من مسجد شعبان الى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وطلب افادتنا برأيهم).

وافادت وزارة المالية في 2015/10/13 بموافقتها على اقتراحنا بتخصيص القسيمة رقم 1 المجاورة لمسجد شعبان بالقطعة 2 بمنطقة الشرق الى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

وتم مخاطبة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر مجددا في 2015/10/22 وابلاغها بالموقع المقترح لاقامة المقر الرئيسي لها على القسيمة رقم 1 من الكروكي المرفق المجاورة لمسجد شعبان وبمساحة 3960م2 وشريطة ان يتضمن الموقع مواقف السيارات اللازمة له وان وزارة المالية موافقة على هذا الاقتراح.

الرأي التنظيمي

لا نرى مانعا تنظيميا من الموافقة على تخصيص القسيمة رقم1 الواقع بالقطعة 2 بمنطقة الشرق داخل المدينة بمساحة 3960م2 لبناء مقر رئيسي لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر شريطة ان يتضمن الموقع مواقف السيارات اللازمة لها ضمن الموقع، بحيث يتم توفير عدد 1 موقف سيارة لكل 30م2 من مساحة المكتب ضمن حدوده. والا تدخل الادوار المستغلة كمواقف سيارات ضمن نسبة البناء المقررة ولكن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد عدد الطوابق ويكون استعمالها كمقر رئيسي للهيئة وتعامل من حيث نسبة البناء وفقا للانظمة المعمول بها في المنطقة (تجاري 520٪).

الفضالة رئيسا وكمال مقررا لـ «المهن الهندسية»

الصانع رئيساً والعجمي مقرراً للجنة الفنية

محمد المعجل مترئسا اجتماع لجنة المهن الهندسية

عقدت اللجنة الفنية في المجلس البلدي اجتماعها الأول أمس بحضور 5 أعضاء، حيث تم رفع الاجتماع لمدة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب، بعد ذلك تم حضور 5 أعضاء وهم: فهد الصانع، نايف السور، مانع العجمي، أسامة العتيبي، عادل الميع، حيث تمت تزكية فهد الصانع رئيسا ومانع العجمي مقررا.

من جانب آخر، زكت لجنة المهن الهندسية ضمن اجتماعها الأول أمس العضو أحمد الفضالة لرئاسة اللجنة، كما تمت تزكية د.حسن كمال مقررا للجنة. يذكر أن اللجنة تضم في عضويتها أيضا العضو محمد المعجل.

العجمي لتسمية شارع باسم محمد المجبر

مانع العجمي

قدم العضو مانع العجمي اقتراحا بتسمية شارع باسم المرحوم محمد المجبر.

ونص الاقتراح التالي: ان لاطلاق التسميات أهمية كبرى من الناحية الاستدلالية والحضارية حيث إنها تعكس الوجه الحضاري والتراث الكويتي، والمرحوم بإذن الله تعالى محمد حمد المجبر، كان رجلا من رجالات الكويت، ومن رموزها الأفاضل الذين تركوا بصمة واضحة في سجل الكويت وله خدماته الجليلة وتضحياته من اجل خدمة الوطن، واقل ما يقدم له هو تخليد اسمه تكريما لخدماته الجليلة.

لذا اقترح تسمية احد شوارع دولة الكويت باسم المرحوم محمد حمد المجبر، تخليدا له وتكريما لأعماله الجليلة في خدمة الوطن.

العتيبي يقترح إلزام مصانع الخرسانة بالتحقق من رخصة البناء للمواقع المراد صبها

أسامة العتيبي

قدم العضو أسامة العتيبي اقتراحا بالزام مصانع الخرسانة الجاهزة بالتحقق من وجود رخصة بناء صادرة من البلدية للمواقع المراد صبها.

وقال العتيبي في اقتراحه:

نظرا لتفاقم أعمال البناء المخالفة وازديادها بشكل مطرد، وسعيا منا لدعم الجهود المبذولة للضبط والرقابة على حسن سير عمليات البناء والانشاء بما يتماشى مع الاشتراطات والتراخيص الممنوحة وذلك للحد من المخالفات للأنظمة واللوائح.

واستنادا الى ما سبق أقترح:

● الزام مصانع الخرسانة الجاهزة بالتحقق من وجود رخصة بناء صالحة صادرة من بلدية الكويت للمواقع المراد صبها وذلك قبل توريد الخرسانة.

● وضع الجزاءات المناسبة حيال أي مصنع مخالف بما يتوافق مع قانون البلدية رقم 5 لسنة 2005 والقرار الوزاري رقم 206 لسنة 2009 بشأن تنظيم أعمال البناء، وسائر القوانين المعمول بها.

● تكليف بلدية الكويت بالتنسيق مع جهات الاختصاص ذات الصلة.

فريق عمل للتطبيق التجريبي للنظام الآلي وإدارة المعايير برئاسة الزيد

عبدالكريم الزيد

أصدر مدير عام البلدية م.أحمد الصبيح قرارا بتشكيل فريق عمل للتطبيق التجريبي للنظام الآلي لجمع وفهرسة وإدارة المعايير والمواصفات الحكومية برئاسة م.عبدالكريم الزيد، وتتضمن اللجنة في عضويتها كلا من: محمد عبدالهادي، حصة الشمري، محمد علي، كريم عبدالسلام، محمد عبدالحق، ناصر المنادي، سحر حسين.

مادة 2: يختص الفريق بما يلي:

● التنسيق بين الجهات المكلفة بتشغيل البوابة ورصد المعوقات إن وجدت.

● التنسيق مع الطرف الأول (مركز التميز في الإدارة ـ جامعة الكويت) لمتابعة الخطة التشغيلية وجميع متطلبات التشغيل ورفع تقرير بشأنها إن وجدت.

● التحقق من التشغيل العام عن طريق تمثيل الوزارات وإدخال المشاريع وتحديث البيانات الخاصة بها.

● التحديث العام للخطوات والموقع، وذلك حسب كل مرحلة من مراحل المشاريع المحددة.

● التحقق من عمل searching engine للمتطلبات والاشتراطات الحكومية (المتطلبات والاشتراطات).

● إضافة المسودة الأولى للكود الكويتي بعد إنجازه.

● نقل الكود السعودي من المحور وإضافته للمكتبة.

● دراسة إمكانية اعتماد البطاقة المدنية والتوقيع الالكتروني في الدخول الى البرنامج.

● تحديث أسماء اللجنة الجدد وصياغة وتحميل المنهجية المتبعة بها.

● صياغة وتحميل الاخبار الجديدة (إعادة تشكيل اللجنة، إنتاج الكود الكويتي، زيارة معالي الوزير، أخبار أخرى).

● توفير وتحميل الصور الإخبارية المختلفة.

● إضافة أسماء الجهات الحكومية الجديدة وبياناتها إن أمكن ذلك.

مادة 3: مدة عمل الفريق ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ أول اجتماع للفريق.

مادة 4: تصرف المخصصات المالية لأعضاء الفريق حسب ما جاء بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 16 لسنة 2011 بشأن نظام فرق العمل في الجهات الحكومية، وذلك بناء على كتاب من السيد رئيس الفريق موجه الى إدارة الشؤون المالية.

مادة 5: على كافة المسؤولين والمختصين بالبلدية تقديم المعاونة لإنجاز المهام المكلف بها الفريق.

مادة 6: تعقد اجتماعات الفريق أثناء وخارج أوقات الدوام الرسمية.

مادة 7: على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

إزالة 178 إعلاناً مخالفاً في الفروانية

عمال البلدية خلال إزالة احد الإعلانات المخالفة

في إطار حرص بلدية محافظة الفروانية على المظهر الجمالي العام، وسعيها المتواصل لمكافحة المظاهر السلبية، شن مراقب عام المحلات والإعلانات مسعود دشتي وعدد من مفتشي الفريق بإدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية، بتوصية من مدير الإدارة طلال العلي وبمتابعة من مدير بلدية الفروانية م.محمد العرادي حملة لإزالة جميع الإعلانات المخالفة بجميع أنواعها ومنها الإرشادية والاستدلالية والمناسبات والتجارية، وذلك بصرف النظر عن تبعيتها لجهات حكومية أو غير حكومية.

وأشارت البلدية إلى أن الإعلانات التي توضع في الالتفافات والطرق والميادين تؤذي المارة وتتسبب في وقوع كثير من الحوادث من خلال حجبها الرؤية أمام قائدي السيارات والمركبات إلى جانب الإعلانات والملصقات على أعمدة الإنارة والمحولات الكهربائية والمرافق العامة المخالفة لقوانين ولوائح البلدية والتي تتمثل في إعلانات الأعراس والتعازي والبيع والشراء وإعلانات السيارات وهي ظاهرة غير حضارية تتمثل في التعدي على أملاك الدولة والتسبب في الكثير من الحوادث وان البلدية تعمل على تطبيق لائحة الإعلانات التي تنص على معاقبة كل من يعمل على تصنيع الاعلانات قبل الحصول على موافقة البلدية ومعاقبة كل من يعمل على وضع الاعلانات المخالفة، مبينة ان غرامة وضع الإعلانات المخالفة تصل الى 100 دينار في حين تصل غرامة التصنيع الى 1000 دينار.

وأسفرت الحملة عن إزالة 178 إعلانا مخالفا مع وضع إعلان تحذيري للمخالفين، وشددت بلدية الفروانية على ضرورة الالتزام بلوائح وقوانين البلدية، تجنبا للمساءلة القانونية، وحرصا على تطبيق النظم واللوائح، داعية المواطنين والمقيمين الى الاتصال بالخط المباشر 1844448، الذي يتلقى الشكاوى على مدار الساعة.